مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة **٣٨٧٩**

الخميس، ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٨، الساعة ١١/٤٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ماهوغو	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد فالي
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد توراي
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد ساينز - بيولي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة في طاجيكستان وعلى امتداد الحدود الطاجيكية - الأفغانية

تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان (S/1998/374)

98-85320

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في طاجيكستان وعلى الحدود الطاجيكية - الأفغانية

تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان (S/1998/374)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل طاجيكستان، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذا الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له الحق في التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد عليموف (طاجيكستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان، الوارد في الوثيقة S/1998/374.

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1998/390، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1998/367، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١ أيار/ مايو ١٩٩٨، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لطاجيكستان.

المتكلم الأول على قائمتي هو ممثل طاجيكستان، وأعطيه الكلمة.

السيد عليموف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أعرب عن امتناننا لكم لقيادة أعمال مجلس الأمن خلال شهر أيار/ مايو، وأن أتمنى لكم النجاح في الاضطلاع بهذه المهمة البالغة الأهمية.

إن جلسة مجلس الأمن المكرسة اليوم للنظر في مسألة تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لمدة ستة أشهر إضافية، وفقا لتوصية الأمين العام، تتسم بأهمية فائقة للإسراع بعملية السلم في جمهورية طاجيكستان.

وإنه لشرف عظيم لي أن أعرب باسم فخامة رئيس جمهورية طاجيكستان، إمام علي رحمانوف، عن عميق امتناننا لمجلس الأمن وللأمين العام لاهتمامهما المستمر بالمشاكل المتعلقة بالتسوية بين الفئات الطاجيكية ولتضامنهما مع الشعب الطاجيكي في هذه الفترة العصيبة، فترة البناء بعد انتهاء الصراع.

والنتائج التي خلص إليها الأمين العام فيما يتعلق بضرورة الدعم الدولي الشامل لعملية السلام وتقديم المساعدة المالية لطاجيكستان لتنفيذ الإصلاحات والتنمية، تبعث الأمل في أن تواصل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إسهامها الهام في استتباب الحالة في البلد، وأن تعزز بصورة نشطة ومتسقة عملية تنشيط الاقتصاد وتحسين المجال الاجتماعي. ونحن نعول على أن يسفر اجتماع الفريق الاستشاري للدول المانحة، الذي سيعقده البنك الدولي الأسبوع المقبل في باريس، عن نتائج إيجابية، إذ سيلعب دورا كبيرا في تعزيز عملية السلام والتنمية الاقتصادية المستقرة لطاجيكستان.

وإن مساعدة المجتمع الدولي لجهود حكومة طاجيكستان بهدف زيادة تعزيز استقرار الحالة وتقدم البلد بصورة مطردة صوب السلام والوفاق الوطني،

تتسم بأهمية خاصة في الوقت الراهن، حيث ما زالت شرارات نار الريبة تخبو وتومض تحت رماد الحرب الأهلية - تلك الشرارت التي أشعلت لهيب التوتر في آذار/ مارس ونيسان/أبريل من هذه السنة وأودت بالأرواح مرة أخرى.

وقد أعربت حكومة طاجيكستان عن عميق قلقها حيال هذه الصراعات المحلية، التي بدأها أفراد من القادة الميدانيين التابعين للمعارضة الطاجيكية الموحدة. ونحن نتفق تماما مع التقييم الذي قدمه من قبل مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة لهذه الأحداث.

ولا يخفى على أحد أن الحوادث الأخيرة والصدامات المسلحة بدأها أناس مفطورون على الفوضى والخروج على القانون. ومن الواضح أن تلك الأحداث تمثل زفرات الموت لتلك القوى القليلة التي لم تحرر نفسها بعد من الوهم بأنها يمكن أن تقوض تنفيذ اتفاقات موسكو وأن تجر شعب طاجيكستان الذي قاسى طويلا إلى تصعيد جديد لحرب الأشقاء. وإن رئيس جمهورية طاجيكستان، إمام علي رحمانوف، متمسك بشدة بموقفه المتمثل في أنه لا يوجد بديل معقول لاتفاق السلام، وأن المضي صوب الوفاق الوطني لا نكوص عنه، وأن الحكومة القائمة في البلد ملتزمة التزاما راسخا بالمضي قدما بعملية السلام.

ونحن نقدر كثيرا مساهمة الدول والمنظمات الدولية التي تشكل مجموعة الاتصال للجهات المانحة في تنفيذ الاتفاق العام لإقرار السلم والوفاق الوطني في طاجيكستان. وننوه بالدور المعزز للاستقرار الذي تضطلع به في طاجيكستان قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

وتعرب حكومة طاجيكستان عن امتنانها الخالص للدول المانحة ولجميع الوكالات والمنظمات غير الحكومية التي تكمل جهود الأمم المتحدة الإنسانية وكذلك أنشطتها المتعلقة بإعادة التأهيل والتنمية. فهذه المساعدة تتسم بغاية الأهمية والطابع الملح في الوقت الراهن، حيث أودت الأمطار الغزيرة الغير مسبوقة بحياة العشرات من الناس وتسببت في حدوث انهيارات أرضية مدمرة. مما أسفر عن ذلك وجود المئات من المشردين، وألحق أضرارا مادية جسيمة بالاقتصاد الوطني والبنية الأساسية الاجتماعية. وتقدر الخسائر المباشرة لهذه الكارثة الطبيعية بمبلغ ٢٤ مليون دولار.

لقد مضى قرابة العام منذ أن وقّع في موسكو على الاتفاق العام لإقرار السلم والوفاق الوطني في طاجيكستان، الذي وضع حدا للصراع الأهلي الدموي ومهد السبيل أمام بناء حياة جديدة في ظل السلام. وقد تغير الكثير أثناء هذه الفترة.

وبالرغم من أن تنفيذ اتفاقات رئيسية بشأن المسائل العسكرية قد تأخر بصورة لا مبرر لها، مما عرقل تقدم عملية السلام برمتها، فإن تلك العملية تمضي قدما بخطى ثابتة، وإن كانت بطيئة. وفي هذا الصدد لعبت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان دورا أساسيا، وحكومتي تحتفظ بأوثق الصلات مع هذه البعثة.

ونحن نعرب عن تقديرنا العميق لأنشطة الممثل الخاص للأمين العام في طاجيكستان السيد غيرد ديترش ميريم، الذي سيتقاعد عما قريب. فقد كان لجهوده الشخصية إسهام كبير في التقدم الذي تحقق في التوصل إلى تسوية بين الفئات الطاجيكية وتوقيع الاتفاق العام في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في موسكو.

وحكومة طاجيكستان مستعدة لمواصلة التعاون البناء مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، التي يقدم موظفوها مساعدة ودعما فعّالين في تنفيذ اتفاقات السلام.

وطاجيكستان مقتنعة اقتناعا راسخا بأنه لا يوجد بديل معقول للوفاق الوطني. وستقوم الحكومة بعمل كل ما يلزم لضمان أن يسود مناخ الثقة والسلام والاستقرار في جميع أرجاء البلد، معتمدة في ذلك على القوى الإيجابية في مجتمعها، ومساعدة المجتمع الدولي، والبلدان الضامنة وجميع أصدقاء طاجيكستان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل طاجيكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن مشروع القرار الذي سيعتمده مجلس الأمن اليوم يؤكد مجددا دعم المجلس القوي والشامل لشعب طاجيكستان في الدرب الشاق الذي يسلكه سعيا نحو السلام والمصالحة الوطنية. ونلاحظ مع الارتياح أن عملية السلام في طاجيكستان قد أحرزت تقدما بعد التوقيع، يوم ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في موسكو، على الاتفاق العام لإقرار السلم والوفاق الوطني في طاجيكستان.

وفي الوقت نفسه، ورغم الجدول الزمني المتفق عليه، يتسم تنفيذ العناصر الرئيسية في الاتفاق بين الطاجيكيين، لا سيما فيما يتعلق بمشاكل إعادة إدماج الوحدات المسلحة للمعارضة الطاجيكية الموحدة ونزع سلاحها وتفكيكها، بالتأخير الشديد. إن التأخير في تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية أدى إلى تحول غير مبرر في النقطة التي ينبغي التركيز عليها وإلى الإخلال بترتيب الخطوات المتتالية في تنفيذ الاتفاق العام مع التركيز الكبير على الجوانب السياسية على حساب حل المسائل العسكرية.

إن عدم التوازن هذا يناقض منطق عملية السلام المعقدة، وأصبح السبب الرئيسي للتعقيدات الخطيرة في الحالة في عدد من المناطق في طاجيكستان. ونسترعي انتباه الأطراف إلى الأحكام في مشروع القرار المعروض اليوم على مجلس الأمن التي تبين الحاجة إلى اتخاذ نهج متوازن نحو تنفيذ الاتفاق العام.

إن اندلاع العنف في دوشانبه وكُفرنيخون في آذار/ مارس ونيسان/أبريل من هذا العام، وهو ما أسفر عن ضحايا عديدين، أظهر مدى هشاشة السلام حتى الآن في البلد. إن روسيا تشارك مشاركة كاملة في تأييد التقييمات المعروفة جيدا لهذه الأحداث التي أجراها مجلس الأمن والأمين العام وفريق الاتصال التابع للدول الضامنة.

إن المشاكل المتعلقة بإيجاد تسوية في طاجيكستان ناقشها بالتفصيل القادة الروس والأمين العام خلال زيارة الأمين العام الأخيرة إلى موسكو. وقد أعرب بالإجماع عن الرأي أنه ليس هناك بديل معقول لاتفاقات موسكو: فلا سبيل إلى اتفاق وطني حقيقي في ذلك البلد سوى التنفيذ غير المشروط والذي يتم في ميعاده لجميع الالتزامات التي قُطعت. وهذا ما يطالب به مشروع القرار أيضا.

ونلاحظ أن الآراء التي أعرب عنها أعضاء مجلس الأمن والأمين العام متطابقة فيما يتعلق بالحاجة إلى دعم دولي شامل لعملية السلام في طاجيكستان. وفي هذا الصدد، يضطلع كل من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وفريق الاتصال بدور هام. ونرى أيضا أن اجتماع الفريق الاستشاري المشترك للمانحين الذي ينظمه البنك الدولي في باريس في ٢٠ أيار/ مايو يجب أن يظهر تضامن المجتمع الدولي مع الشعب الطاجيكي خلال هذه الفترة العصيبة جدا وأنه ينبغي له أن يعزز الاستقرار والنهضة الاقتصادية في طاجيكستان.

إننا نعرب عن أسمى التقدير لجهود الممثل الخاص للأمين العام في طاجيكستان، السيد غيرد ديترش ميريم، الذي سيتقاعد قريبا للأسف. ونأمل أن يكون الممثل الخاص الجديد للأمين العام في طاجيكستان خير خلف للسيد ميريم.

ونؤيد عزم الأمين العام على الفراغ من نشر بعثة المراقبين وعلى خفض قوامها إلى الحد المأذون به من مجلس الأمن. ونحن على ثقة من أن كلا من حكومة طاجيكستان والمقاومة الطاجيكية الموحدة ستنفذان التزاماتهما بكفالة أمن موظفي الأمم المتحدة. ونحن راضون عن التعاون الممتاز بين البعثة وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة. ونؤكد مجددا استعداد حفظة السلام التابعين لرابطة الدول المستقلة لمواصلة تقديم المساعدة في حل المسائل فيما يتعلق بأمن مراقبي الأمم المتحدة العسكريين،

ولحل المسائل المحددة مع بعثة المراقبين من أجل اتخاذ تدابير في هذا الصدد. ونعتقد أن من الممكن استغلال إمكانات قوات حفظ السلام الجماعية على نحو أكثر فعالية للمساعدة في تنفيذ الاتفاق العام وفقا لولايتها.

إن روسيا، بالإضافة إلى الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء في فريق الاتصال، ستواصل في المستقبل القيام بكل ما هو ضروري للحيلولة دون إحباط تنفيذ اتفاقات موسكو ولتعزيز استقرار الحالة والتقدم الثابت في عملية السلام في طاجيكستان.

السيد شن غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن وفد الصين سيصوت مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا. والصين تدعم عملية السلام في طاجيكستان، وتدعو إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور نشط في تعزيز السلام والمصالحة في طاجيكستان، وتؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. وبوصف الصين جارة قريبة لطاجيكستان، فقد كانت على الدوام قلقة بشأن الحالة هناك. ونعرب عن تقديرنا لالتزام الجانبين في طاجيكستان بتنفيذ الاتفاق العام لإقرار السلم والوفاق الوطني. ونأمل أن يتمكن الجانبان من الحفاظ على روح المصالحة وأن يسعيا لاتخاذ تدابير لتعزيز الثقة المتبادلة بغية الإنجاز المبكر للمهام التي قضى بها الاتفاق العام.

وترحب الصين بالجدول الزمني الجديد الذي صاغته لجنة المصالحة الوطنية. ومن المرجو أن يساعد التنفيذ الفعال لهذا الجدول على تعزيز الثقة المتبادلة والتعاون بين الجانبين.

إن تقييم الصين للجهود الإقليمية لحفظ السلام التي تبذلها بلدان رابطة الدول المستقلة تقييم إيجابي. ونرى أنه ينبغي للمجتع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، أن يؤيد هذه الجهود. وندعو المجتمع الدولي، في الوقت ذاته، إلى الاستجابة لتوصيات الأمين العام بشأن زيادة المساعدة المالية لطاجيكستان ودعم تأهيلها اقتصاديا. ونرى أن لا شيء سيضمن دوام السلم والاستقرار في طاجيكستان سوى التأهيل والتنمية.

وختاما، أود أن أغتنم الفرصة لأشكر السيد غيرد ميريم على مساهمته في تعزيز عملية السلام في طاجيكستان أثناء مدة ولايته ممثلا خاصا للأمين العام في طاجيكستان. وعند هذا المنعطف الحاسم بالنسبة للسلم في طاجيكستان، نتطلع قدما إلى قيام الأمين العام في وقت مبكر بتعيين ممثله الخاص الجديد لضمان استمرار الجهود الرامية إلى تحقيق السلم والمصالحة بصورة نهائية في طاجيكستان.

السيد توراي (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره المفصل عن الحالة في طاجيكستان. ويشيد وفدي بالسيد ميريم وبالعميد بوليسلاو إزيدورتشيك على العمل الممتاز الذي أنجزاه في ذلك البلد. ونود أيضا أن نهنئ العميد تنكو عريفين بن تنكو محمد، على منصبه الجديد.

إن وفد بلادي يشعر بالقلق البالغ إزاء عدم إحراز تقدم كبير في حالة السلام في طاجيكستان، وهو ما يرجع بصفة رئيسية إلى الريبة السائدة بين الطرفين.

إننا ندين بشدة استئناف القتال بين الطرفين حسبما ظهر في المصادمات الأخيرة. ومع ترحيبنا بالترتيبات الجديدة لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، نرى أن على الطرفين ممارسة ضبط النفس وبذل كل ما في وسعهما كي لا تتعرض عملية السلام للخطر. إن استئناف الأعمال العدائية في شهور آذار/ مارس ونيسان/أبريل وأيار/ مايو يوضح أن عملية السلام قابلة للانتكاس.

ويشجعنا أن الطرفين حريصان على الاستمرار في عملية السلام. ولذا فمن الضروري أن يترجم الطرفان حرصهما إلى التزامات وأن يعملا معا لإيجاد حل دائم لهذا الصراع المثير للقلق. وفي هذا السياق، على الطرفين العمل معا لتعزيز الثقة المتبادلة، حيث أن انعدام الثقة لا يؤدي إلا إلى تقويض الوضع الراهن المهتز بالفعل.

إن وفدي يشعر بالقلق البالغ إزاء عدم تحكم الجانبين تحكما فعليا في قواتهما. وتؤدي تلك الحالة إلى زيادة هشاشة حالة السلام. لذا فإن الإسراع

بتسريح المقاتلين وإعادة تنظيم القوات يمثل خطوة رئيسية في عملية السلام.

إننا نرحب باستمرار تسجيل مقاتلي المعارضة الطاجيكية الموحدة. إلا أننا قلقون من الفارق الكبير بين عدد المقاتلين المسجلين وعدد الأسلحة التي استردت. ويوضح ذلك أن عددا كبيرا من المقاتلين المسجلين لا يزال يحتفظ بأسلحته. وإن استرداد تلك الأسلحة أمر بالغ الأهمية لعملية السلام.

إن تردد المقاتلين في الاستفادة من قانون العفو - وذلك من نتائج التأخير في عملية السلام - يمثل حالة لا نرحب بها. ونأمل أن تقوم لجنة المصالحة الوطنية باستعراض عملياتها بغية تحسين أساليب عملها.

ومن أهم المسائل التي تثير قلق وفد بلادي التأخير في إجراء الإصلاحات الدستورية والانتخابية اللازمة. ونأمل أن يولي الطرفان هذه المسائل الهامة الأولوية التي تستحقها. وفي هذا الصدد، نرحب بالجدول الزمني الجديد الذي اعتمدته لجنة المصالحة الوطنية ونأمل أن يتقيد به الطرفان.

ونحن ندرك أنه من اللازم القيام بالكثير من الأنشطة بعد انتهاء الصراع لتغيير الوضع في طاجيكستان. وفي هذا السياق، نرحب بمشاريع التسريح التي اعتمدتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ووكالات الأمم المتحدة. ونود أن نؤكد على أن تدابير التدريب المهني والإنعاش ضرورية لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية. وإذ نتوجه بالشكر إلى المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة على عملها في هذه المشاريع، نأمل أن يستجيب المجتمع الدولي لجهود البنك الدولي من أجل تعبئة الموارد لا لدعم الأنشطة الإنسانية فحسب بل أيضا لتسهيل الانتعاش الاقتصادي وإعادة بناء البنية الأساسية.

ويوافق وفدي على تقييم الحالة في طاجيكستان المبين بوضوح كبير في تقرير الأمين العام. ونعتقد أن الحالة ليست مشرقة لكن على الأقل بصيصا من النور في نهاية النفق. واستمرار تواجد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لبعض الوقت ضروري لعملية السلام. وبهذا الإدراك، يؤيد وفدي اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لمدة ستة أشهر حتى ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ ولذلك سنصوت مؤيدين مشروع القرار المعروض علينا.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، يود وفدي، نيابة عن حكومة اليابان، أن يعرب عن تقديره لجميع الرجال والنساء العاملين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان على الجهود التي يبذلونها لتشجيع عملية تحقيق السلام في طاجيكستان.

ولكن على الرغم من الجهود التي بذلتها البعثة، من دواعي الأسف أن تقدم عملية السلام كان بطيئا جدا في غضون الأشهر الثلاثة الماضية، والحالة الأمنية على الطبيعة ما زالت غير مستقرة. ويشعر وفدي بالقلق البالغ لأن انتهاكات وقف إطلاق النار مؤخرا أدت إلى تقويض الثقة المتبادلة بين حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية الموحدة. ووفدي يدعو الطرفين للحفاظ على التزامهما بعملية السلام ومضاعفة جهودهما من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق العام لإقرار السلم والوفاق الوطني في طاجيكستان وبخاصة البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية.

وفي ظل هذه الظروف، من الواضح أن وجود مراقبي الأمم المتحدة لا يزال أمرا لا غنى عنه من أجل جعل وقف إطلاق النار فعالا حقا وتيسير تنفيذ الاتفاق العام. ولذلك سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا والذي يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لمدة ستة أشهر أخرى.

ووفدي يشاطر الأمين العام رأيه الوارد في آخر تقرير قدمه بأن الدعم الدولي الشامل، بما في ذلك المساعدة المالية، أمر أساسي لمواصلة عملية السلام ولإصلاح وتطوير المجتمع الطاجيكي. وعلى أساس هذا الإدراك، ما فتئت اليابان تقدم إسهامات كبيرة إلى طاجيكستان في مجال معونة اللاجئين والمعونة الإنسانية. كما أوفدت إلى البعثة مؤخرا موظفا للشؤون السياسية.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن استعداد حكومة اليابان لمواصلة مشاركتها النشطة في الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل للمساعدة في تحقيق السلم الدائم في طاجيكستان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن سأدلي ببيان بصفتي ممثلا لكينيا.

ينضم وفدي إلى توافق الآراء على تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لمدة ستة أشهر حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ونحن بذلك نعيد تأكيد التزامنا بالتسوية السلمية للأزمة العسكرية والسياسية التي لا تزال تواجه طاجيكستان. بعد سنوات من الصراع والمعاناة، وقّع طرفا الأزمة في طاجيكستان على الاتفاق العام لإقرار السلم والوفاق الوطني في طاجيكستان وكذلك على البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية. ونعتقد أن هذا الاتفاق والبروتوكول يمثلان إطارا مناسبا يسمح لشعب طاجيكستان بالعمل لإرساء السلم الدائم والأمن والرخاء للجميع.

وبعد سنوات عديدة من الصراع، من الواضح أيضا أنه ينبغي بدء ودعم عملية مصالحة وطنية نشطة ومستمرة. وقد بدأت لجنة المصالحة الوطنية في طاجيكستان في العملية الحساسة لتضميد الجراح ونعتقد أنها في الأمد الطويل ستصلح ذات بين شعب طاجيكستان وتضمن وحدة الهدف الوطني والتحقيق المشترك للأهداف الوطنية. ولذا فإننا نرحب بعناصر مشروع القرار هذا التي تطلب إلى الطرفين بذل جهود نشطة من أجل تنفيذ الاتفاق العام والبروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية، وعلى سبيل الأولوية الجدول الزمني للتدابير الذي اعتمدته لجنة المصالحة الوطنية في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بوفد الاتحاد الروسي على عمله الممتاز لتنسيق المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا.

وعلى حد قول وفدي على الدوام، هناك صلة واضحة بين السلم والأمن والتنمية. لذلك يشجعنا اتخاذ عمل سريع خلال اجتماع الفريق الاستشاري الذي سيعقده البنك الدولي في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨، لمعالجة بعض المسائل الاقتصادية التي ستواجهها طاجيكستان بعد انتهاء الصراع. كما نشجع الدول الأعضاء والجهات الأخرى التي تتوفر لديها الموارد على الاستجابة بسرعة للنداء الموحد من أجل طاجيكستان الذي صدر في آذار/ مارس الماضي.

وبالرغم من أننا ما زلنا نشعر بالقلق الشديد إزاء الحالة الأمنية غير المستقرة واستمرار انتهاكات وقف إطلاق النار في بعض أجزاء طاجيكستان، نرحب بالجهود التي تبذلها حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية الموحدة وذلك لمواجهة ليس المشاكل الأمنية اليومية فحسب بل أيضا الهدف الطويل الأمد المتمثل في دوام عملية سلام ناجعة. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا حارا بالدعم الذي تواصل تقديمه لهذه العملية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة وقوات الحدود الروسية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفريق الاتصال التابع للبلدان المشتركة في هذه العملية.

وختاما، نضم صوتنا بحرارة لكلمات الثناء الموجهة للسيد غيرد ميريم الممثل الخاص للأمين العام الذي سيتقاعد قريبا. كما نهنئ جميع موظفي البعثة على عملهم الجيد ونهنئ العميد إزيدورتشيك الذي عاد مؤخرا إلى قواته الوطنية على جهودهم الرامية إلى مساعدة الطرفين في تنفيذ الاتفاق العام والبروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية.

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1998/390.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانية العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتـُمد مشروع القرار بوصفه القرار ١١٦٧ (١٩٩٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد شعرت الولايات المتحدة بالسرور في حزيران/يونيه الماضي عندما قامت حكومة طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية الموحدة بتوقيع اتفاق لإنهاء الصراع والتسريح واقتسام السلطة وفي الوقت ذاته الإعداد للانتخابات. غير أننا نشعر بالقلق المتزايد لأن عملية السلام قد فقدت زخمها. فمن ناحية نلمس التعاون بين الطرفين في لجنة المصالحة الوطنية وتعيين ممثلين للمعارضة الطاجيكية الموحدة في مناصب ذات مسؤولية في الحكومة وتسجيل عدد كبير من جنود المعارضة وإيوائهم في مناطق التجميع. ومن ناحية أخرى نرى أن طاجيكستان تمر في جولة تلو أخرى من العنف والاضطراب. وعلى هذا الأساس نرى من الصعب أن يتحقق إكمال حتى المرحلة الأولى من عملية السلام.

وتصوت الولايات المتحدة اليوم لصالح تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، كدليل على مواصلة الإيمان بعملية السلام. ونعتقد أن هناك أشخاصا ذوي نية حسنة يعملون من أجل أن تكون نهايتها ناجحة. ويجب أن نوضح، مع ذلك، أن استعدادنا لدعم عملية متقلبة ليس بلا حدود. فنحن والمجتمع الدولي نريد أن نعطي الطرفين الوقت الذي يحتاجان إليه لإحلال سلام دائم، ولكن يجب أن يدرك الطرفان أنهما وحدهما يتحملان المسؤولية عن المضي في العملية قدما. والواضح أن كليهما قادر على الامتثال لالتزاماته في إطار اتفاقات السلام. فالحكومة التزمت بتقاسم السلطة في الفترة التي تفصلنا عن إجراء الانتخابات، ويجب أن تفعل ذلك. ويجب أن تنفذ الحكومة التزامها بتعيين أعضاء من المعارضة الطاجيكية الموحدة لشغل ٣٠ في المائة من المناصب الحكومية. ويجب أن تعمل الحكومة بسرعة على تطبيق أحكام قانون العفو. ويجب اتخاذ هذه الإجراءات دون أن يكون ذلك رهنا بالأعمال التي تقوم بها المعارضة الطاجيكية الموحدة.

ولقد التزم زعماء المعارضة الطاجيكية الموحدة، من جهتهم، بتسريح قواتهم وتجريدها من السلاح. ومع ذلك، شهدنا في الأشهر القليلة الماضية تجدد القتال عدة مرات، بدأت بشن قوات المعارضة الطاجيكية الموحدة هجمات على مواقع للحكومة. إن قادة المعارضة الطاجيكية الموحدة، بصرف النظر عن عدم موافقتهم على الأنشطة التي تقوم بها الحكومة، لا يجوز لهم أن يلجأوا إلى العنف. فزعماء المعارضة الطاجيكية الموحدة يجب أن يتحملوا المسؤولية عن الأعمال التي يقوم بها جميع قادة المعارضة في الميدان، وأن يأمروهم بالامتثال للبروتوكول العسكري، بما في ذلك تجميع القوات وتسجيلها وتجريدها من السلاح. وينبغي لزعماء المعارضة الطاجيكية الموحدة، إن اقتضى الأمر، أن يعملوا مع الحكومة على إخضاع القادة المتمردين وتجريدهم من السلاح. إن عملية السلام ستفشل إذا استمر اندلاع أعمال عنف مثل تلك التي شهدناها في آذار/ مارس ونيسان/أبريل.

لقد اتفق الطرفان على جدول زمني في عملية السلام التي يعملان من أجلها والتي لا يزال تحقيقها ممكنا رغم طموحها. ويجب أن ينفذا على نحو عاجل المرحلة الأولى من البروتوكول العسكري وينبغي أن يكونا قادرين، بما اكتسباه فعلا من خبرة في إيواء وحدات المعارضة الطاجيكية الموحدة وتسجيلها، على المضي بسرعة نحو تحقيق ذلك الهدف. وينبغي كذلك أن يفكرا مسبقا في كيفية التحرك نحو إضفاء الطابع القانوني على الأحزاب السياسية، والتحضير للانتخابات.

وريثما يتم ذلك، يتحمل الطرفان مسؤولية كفالة أمن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، والبعثات الدبلوماسية الأجنبية، والموظفين الدوليين وينبغي أن يتعاونا في بذل هذا الجهد لا سيما بجعل وحدة الحماية المشتركة مثالا للتعاون الوطني.

لقد تعهدت الولايات المتحدة كدليل على اهتمامنا بنجاح عملية السلام في طاجيكستان، بتقديم

مساعدات كبيرة، وقد وفينا بتعهداتنا. ونطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تتقدم بتبرعاتها لضمان العملية والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية المستمرة والتهديد الناجم عن الألغام الأرضية.

إننا نهنئ موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان على العمل الممتاز الذي يقومون به من أجل إخراج البلد من الأزمات التي حصلت مؤخرا. ونضيف إلى ذلك شكرنا الخاص للممثل الخاص للأمين العام، غيرد ميريم، على السنوات التي كرسها من أجل إحلال السلام في طاجيكستان، وعلى نجاحه في جمع الطرفين للتوقيع على اتفاق السلام.

إننا نتمنى له الخير في حياته التقاعدية، ونهيب بالأمين العام أن يكفل جوانب التقدم التي حققها السيد ميريم بتعيين بديل له في أسرع وقت ممكن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.